



بيان الإفلا واليونسكو بشأن المكتبات العامة 2022

تُعد حرية المجتمع والأفراد وازدهارهم وتنميتهم قيما إنسانية أساسية، لا تتحقق إلا من خلال مواطنين مستنيرين قادرين على ممارسة حقوقهم الديمقراطية، وأداء دور فعال في المجتمع. وغني عن القول إن المشاركة البناءة وتهيئة مناخ ديمقراطي مرهون بتوفير مستوى مرضٍ من التعليم والانتفاع بالمعرفة والفكر والثقافة والمعلومات بحرية بلا حدود.

والمكتبات العامة، بوصفها البوابة المحلية للمعرفة، تُعد ركيزة أساسية لاكتساب المعرفة مدى الحياة، ومن ثم اتخاذ قرارات مستقلة، وتنمية ثقافية للأفراد والجماعات. ويدعم هذا البيان إقامة مجتمعات معرفة صحية، من خلال توفير المعرفة بشتى أنواعها في متناول الجميع، وتمكينهم من إنشائها وتبادلها، بما في ذلك المعرفة العلمية والمحلية دون حواجز تجارية أو تكنولوجية أو قانونية.

وفي كل بلد، لا سيما بلدان العالم النامي، تعمل المكتبات على ضمان توفير الحق في التعليم، والمشاركة في مجتمعات المعرفة، وفي الحياة الثقافية للمجتمع الأكبر عدد ممكن من الناس.

ويعلن هذا البيان إيمان اليونسكو بالمكتبات العامة بوصفها قوة حية للتعليم والثقافة والدمج والمعلومات، وعملاً أساسياً للتنمية المستدامة، وتحقيق السلام والرفاهية الروحية على مستوى الفرد، وفي عقول جميع البشر.

لذلك تشجع اليونسكو الحكومات الوطنية والمحلية على دعم الارتقاء بالمكتبات العامة، والمشاركة بنشاط في تطويرها.

المكتبات العامة

المكتبات العامة هي مراكز معلومات محلية، تعمل على توفير جميع أنواع المعرفة والمعلومات وجعلها في متناول مستخدميها. كما أنها مكون أساسي لمجتمعات المعرفة، وتتكيف المكتبات على نحو دائم مع وسائل الاتصال الجديدة للاضطلاع بولايتها المتمثلة في إتاحة الوصول الشامل إلى المعلومات، وتمكين جميع الناس من استخدامها بصورة هادفة، وتوفير مساحة للجمهور لإنتاج المعرفة وتبادل المعلومات والثقافة، وتعزيز المشاركة المدنية.

والمكتبات هي صانعة المجتمعات، إذ يمكنها التواصل بصورة استباقية مع جماهير جديدة، واستخدام وسائل الاستماع الفعال لدعم تصميم الخدمات التي تلبي الاحتياجات المحلية، وتسهم في تحسين نوعية الحياة. ويضع الجمهور ثقته في المكتبات، وفي المقابل، تطمح المكتبات العامة إلى إبقاء أفراد المجتمعات على دراية ووعي بصورة استباقية.

وتقدم المكتبات العامة خدماتها للجميع على أساس تكافؤ الفرص بغض النظر عن العمر أو العرق أو الجنس أو الدين أو الجنسية أو اللغة أو الحالة الاجتماعية أو أي سمة أخرى.

ويجب عليها توفير خدمات ومواد خاصة للمستخدمين الذين يتعذر عليهم، لأي سبب من الأسباب، الاستفادة من الخدمات والمواد العادية، مثل الأقليات اللغوية، أو ذوي الإعاقة، أو الذين يفتقرون إلى المهارات الرقمية أو الحاسوبية اللازمة، أو الذين لا يجيدون القراءة والكتابة، أو الأشخاص الذين في المستشفى أو السجن.

ويجب أن تجد جميع الفئات العمرية في المكتبات المواد المناسبة التي تلبي احتياجاتها، كما يجب أن تتضمن مجموعاتها وخدماتها جميع أنواع الوسائط والتقنيات الحديثة والمواد التقليدية المناسبة. فضلا عن مراعاة الجودة العالية الملائمة للاحتياجات والظروف المحلية، التي تعكس اللغة والتنوع الثقافي للمجتمع ضرورة لا غنى عنها.

ويجب أن تعكس المواد الاتجاهات الحالية والتطور الذي يشهده المجتمع، كما يجب أن تكون بمثابة الذاكرة لمساعي البشر وثمار خيالهم. وينبغي ألا تخضع المجموعات والخدمات لأي شكل من أشكال الرقابة الأيديولوجية أو السياسية أو الدينية أو لأية ضغوط تجارية.

مهام المكتبات العامة

يجب أن إدماج المهام الرئيسية التالية المتعلقة بالمعلومات ومحو الأمية والتعليم والشمولية والمشاركة المدنية والثقافة في صميم خدمات المكتبات العامة، ومن خلال هذه المهام الرئيسية، تسهم المكتبات العامة في أهداف التنمية المستدامة، وفي بناء مجتمعات أكثر إنصافاً وإنسانية واستدامة.

- توفير فرص الوصول إلى طائفة واسعة من المعلومات والأفكار دون رقابة، ودعم التعليم النظامي وغير النظامي على جميع المستويات، فضلاً عن التعلم مدى الحياة، مما يتيح للناس التماس المعرفة بصورة مستمرة وطوعية وذاتية في جميع مراحل الحياة؛
- توفير الفرص لتطوير الإبداع الشخصي، وحفز الخيال والإبداع والفضول والتعاطف؛
- غرس عادات القراءة وترسيخها لدى الأطفال منذ نعومة أظفارهم وحتى سن الرشد؛
- الشروع في أنشطة محو الأمية وبرامجها ودعمها والمشاركة فيها لبناء مهارات القراءة والكتابة، وتسهيل تنمية المعرفة الإعلامية والمعلوماتية، ومهارات محو الأمية الرقمية لجميع الناس في جميع الأعمار، والتحلي بروح بناء مجتمع مستنير وديمقراطي؛
- تقديم الخدمات للمجتمعات سواء بصورة مباشرة أم عن بعد من خلال التقنيات الرقمية التي تتيح الوصول إلى المعلومات والمجموعات والبرامج كلما أمكن ذلك؛
- ضمان وصول جميع الناس إلى جميع أنواع المعلومات المجتمعية، وإلى فرص تنظيم المجتمع، تقديراً لدور المكتبات بوصفها جزءاً أصيلاً من النسيج الاجتماعي؛
- إفساح المجال أمام المجتمعات للتزود بالمعرفة العلمية، مثل نتائج البحث والمعلومات الصحية التي يمكن أن تؤثر على حياة رواد المكتبات، فضلاً عن تمكينهم من المشاركة في التقدم العلمي؛
- توفير خدمات وافية في مجال المعلومات لمختلف المؤسسات والجمعيات المحلية وجماعات المصالح؛
- صون البيانات والمعارف والتراث المحلي، ومعارف السكان الأصليين وتيسير الوصول إليها (بما في ذلك التقاليد المنقولة شفهيًا)، مما يهيئ بيئة يؤدي فيها المجتمع المحلي دوراً نشطاً في تحديد المواد التي سيجري تسجيلها وحفظها ومشاركتها، وفقاً لرغبات أفرادها.
- تعزيز الحوار بين الثقافات، ومراعاة التنوع الثقافي؛
- تعزيز الحفاظ على أشكال التعبير الثقافي والتراث، والحصول عليها بصورة مجدية. وإظهار قيمة الفنون، والوصول المفتوح إلى المعارف العلمية، والبحوث والابتكارات، على النحو الوارد في وسائل الإعلام التقليدية، وكذلك المواد المرقمنة، وتلك التي نشأت في صورة رقمية.

التمويل والتشريعات والشبكات

يجب أن يكون الوصول إلى مباني المكتبات العامة وخدماتها مجاناً من حيث المبدأ. وأن تدخل المكتبات العامة ضمن مسؤوليات السلطات المحلية والوطنية. كما يجب سن تشريعات محددة ومحدثة لدعمها على نحو يتماشى مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية. فضلاً عن تمويلها من جانب الحكومات الوطنية والمحلية. ويجب أن تكون المكتبات العامة عنصراً أساسياً في أي استراتيجية طويلة الأجل في مجال الثقافة وتوفير المعلومات ومحو الأمية والتعليم.

وفي العصر الرقمي، يجب أن تتمكن المكتبات العامة، من خلال تشريعات حقوق المؤلف والملكية الفكرية، من شراء المحتوى الرقمي، وإتاحة الوصول إليه بشروط معقولة على غرار الموارد المادية.

و ضماناً للتنسيق والتعاون بين المكتبات على الصعيد الوطني، يجب أن تحدد التشريعات والخطط الإستراتيجية أيضاً شبكة مكتبات وطنية تستند إلى معايير متفق عليها في مجال الخدمة وتعززها.

ويجب تصميم شبكة المكتبات العامة على نحو يتسق مع المكتبات الوطنية والإقليمية والبحثية والمتخصصة، وكذلك المكتبات القائمة في المدارس والكليات والجامعات.

التشغيل والإدارة

يجب رسم سياسات واضحة تحدد الأهداف والأولويات والخدمات بما يتفق مع احتياجات المجتمع المحلي. وتكتسي المعرفة المحلية، والمشاركة المجتمعية أهمية كبيرة في هذه العملية، كما ينبغي إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار.

ويجب تنظيم المكتبات العامة على نحو فعال، والحفاظ على معايير التشغيل المهنية.

كما يجب أن تكون خدماتها متاحة ماديًا، أو رقميًا لجميع أفراد المجتمع. ويتطلب هذا إقامة مباني المكتبات في مواقع مناسبة وتجهيزها بمرافق جيدة للقراءة والدراسة، فضلاً عن التكنولوجيات الملائمة، وساعات عمل كافية ومناسبة للمستخدمين. إضافة إلى توفير خدمات توعية للذين يتعذر عليهم التردد على المكتبة.

ويجب تكثيف خدمات المكتبة على نحو يلبي مختلف احتياجات المجتمعات في المناطق الريفية والحضرية، وكذلك احتياجات الفئات المهمشة، والمستخدمين ذوي الاحتياجات الخاصة، والمستخدمين متعددي اللغات، والشعوب الأصلية في المجتمع.

وأمين المكتبة هو وسيط نشط بين المستخدمين والموارد، سواء رقمية أم تقليدية. ولا شك أن الموارد البشرية والمادية الوافية، وكذلك مواصلة تثقيف أمين المكتبة وإعداده مهنيًا لمواجهة التحديات المطروحة في الوقت الحاضر والمستقبل، ضرورة لا غنى عنها لضمان تقديم خدمات مناسبة. وينبغي للقيادة التماس المشورة من المتخصصين في مجال المكتبات فيما يتعلق بالتعريف الكمي والنوعي للموارد الكافية.

كما يجب توفير برامج التوعية وتثقيف المستخدم لمساعدة المستخدمين على الاستفادة من جميع الموارد.

ويجب أن تستند الأبحاث الجارية على تقييم تأثير المكتبات، وجمع البيانات، من أجل إبلاغ رسمي السياسات بمدى فائدة المكتبات على الصعيد المجتمعي. ويجب جمع البيانات الإحصائية على مدى طويل، حيث غالبًا ما تجني الأجيال اللاحقة ثمار الخدمات التي تقدمها المكتبات في المجتمع.

الشراكة

من الأهمية بمكان أن تعقد المكتبات شراكات للوصول إلى جمهور أوسع نطاقًا وأكثر تنوعًا. ويجب ضمان التعاون مع الشركاء المعنيين - على سبيل المثال، مجموعات المستخدمين، والمدارس، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات المكتبات، والشركات، وغيرهم من المهنيين على المستوى المحلي والإقليمي والوطني وكذلك الدولي.

تنفيذ البيان

نحث صانعي القرار على المستويين الوطني والمحلي ومجتمع المكتبات عمومًا في جميع أنحاء العالم على تنفيذ المبادئ الواردة في هذا البيان.

أقرها مجلس إدارة الإفلا

18 يوليو 2022